

بيان للممثل الخاص للأمين العام مارتن كوبير إلى
مجلس الأمن
2 آذار/مارس 2016

"آن الأوان للعمل بشكل موحد. آن الأوان لتحمل مسؤولية السلام"

شكراً، السيد الرئيس.

السيد الرئيس، أعضاء المجلس الموقرين

أولاً، دعوني أقدم بالتهنئة لأنفولاً على توليهما رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس

يوجد أمام أعضاء المجلس تقرير الأمين العام الأخير حول أنشطة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، الذي يسرد بالتفصيل العمل الذي قام به البعثة خلال ستة أشهر الماضية.

السيد الرئيس،

استمرت عملية المضي نحو الانقال الديمقراطي في تحقيق عدد من الإنجازات إلا أنها لا تزال في نفس الوقت عملية هشة للغاية.

فمنذ أسبوعين، في 17 شباط/فبراير، أحيا ليبيا الذكرى الخامسة لثورة 2011.

غير أنه، وبعد مضي خمسة أعوام، أدى الفراغ السياسي والعسكري الحالي إلى تمكين الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية من ضرب جذور عميقه.

ويتوجب القول وبوضوح شديد، ليس لدى ليبيا اليوم مؤسسات دولة فعالة.

السيد الرئيس،

أبدأ إحاطتي بقلب مثقل بالألم حيث ألاحظ أن الأوضاع الإنسانية في ليبيا قد ازدادت تدهوراً على خلفية ضعف تمويل خطة الاستجابة الإنسانية.

فليبيا بلد يبلغ تعداد سكانه ستة ملايين نسمة ويتمنى بموارد ضخمة.

غير أنه يوجد 2,4 مليون شخص في جميع أرجاء البلاد بحاجة لشكل من أشكال المساعدة الإنسانية.

كما أن 40 بالمائة من المرافق الصحية في ليبيا لا تعمل.

ويوجد ما يربو على مليون طفل تحت سن الخامسة معرضين لخطر التأثر بنقص اللقاحات.

كما يعاني حوالي 1,3 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي.

ولقد أضحت من الضروري الآن أن تتحمل الأطراف السياسية الليبية مسؤولياتها لما فيه المصلحة العليا للشعب الليبي بغية وقف المعاناة الإنسانية.

السيد الرئيس،

إن الأغلبية الساحقة من الشعب الليبي تؤيد الاتفاق السياسي الليبي. كما أن الأغلبية الساحقة تدعم تشكيلة حكومة الوفاق الوطني التي تتصدى بشكل فعال للتهديدات القائمة. إن الأغلبية الساحقة تريد وتحتاج السلام – الآن.

غير أن بعض هؤلاء المسؤولين السياسيين في كلا الجانبين لا يزالوا يرفضون الاستماع إلى أصوات الشعب الليبي ويسعون إلى تحقيق مصالحهم السياسية الضيقة.

لقد وعدت في إحاطتي الأخيرة لمجلس الأمن أن أقوم بتوسيع نطاق الدعم لاتفاق السياسي الليبي. ولقد قام زملائي وأنا والمجتمع الدولي بالتوصل بشكل حثيث مع أولئك الذين يعارضون الاتفاق السياسي الليبي.

غير أنه ولغاية الآن لم نتمكن من إقناعهم بشكل كامل بسلوك طريق السلام والوحدة.

وفي 15 كانون الثاني/يناير، قدم المجلس الرئاسي تشكيلة مجلس وزراء للحصول على موافقة مجلس النواب عليها.

وصوت مجلس النواب على إقرار الاتفاق السياسي الليبي من ناحية المبدأ، غير أنه طلب من المجلس الرئاسي ترشيح مجلس وزراء جديد وأصغر.

وبعد أيام من المداولات الحثيثة قام مجلس الرئاسة في 14 شباط/فبراير بإنجاز قائمة جديدة بأسماء المرشحين لمجلس وزراء مصرع.

ومنذ بضعة أيام في 22 شباط/فبراير انعقد مجلس النواب للنظر في مجلس الوزراء الثاني الذي قدمه المجلس الرئاسي. غير أن أقلية من البرلمانيين المعارضين للتصويت قامت بتعطيل هذه الجلسة ولجأت إلى التهديد والتخييف لمنع الأغلبية من ممارسة تصويتها بحرية.

ومع ذلك، قامت هذه الأغلبية بتجميع 100 توقيع لدعم إقرار مجلس الوزراء الجديد وبرنامجه.

أنا مقتطع أنه كان بالإمكان إجراء التصويت الإيجابي في 22 شباط/فبراير لو أن قيادة مجلس النواب أبدت العزيمة والتصميم لتمكين عرض حكومة الوفاق الوطني للتصويت.

وعليه، قمت بالكتابة إلى رئيس مجلس النواب لتسجيل إرادة الأغلبية الديمقراطية وإضفاء الطابع الرسمي على إقرارها لحكومة الوفاق الوطني.

وفي حال عدم وجود اعتراف من هذا النوع وعدم الحصول على إقرار إيجابي من مجلس النواب بحلول أوائل الأسبوع القادم، يجب على الليبيين أن يستمروا. أنا أزمع الدعوة لانعقاد الحوار السياسي بغية استكشاف سبل المضي قدمًا تماشياً مع الانقاق السياسي الليبي.

السيد الرئيس،

ليس بمقدور ليبيا أن تبقى رهينة في أيدي أقلية في مجلس النواب والمؤتمر الوطني العام. ففي كل هاتين الهبيتين توجد أغلبيات واضحة تؤيد المضي قدماً وبسرعة نحو تأسيس حكومة وفاق وطني. إن البلد بحاجة إلى المضي قدماً الآن وإنما فإنها ستواجه خطر الانقسام والانهيار.

وعليه فإني أنوي مواصلة العمل بناء على الأسس الآتية:

أولاً: سنواصل، مع الليبيين والمجتمع الدولي، الدعوة إلى تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي. هذه هي الخطة وليس هناك بديل آخر.

يجب السماح لحكومة الوفاق الوطني المقترحة من المجلس الرئاسي بالقيام بمهامها من طرابلس في أقرب وقت ممكن.

ويجب مساعدة أولئك الذين يهددون المجلس الرئاسي ويعملونه بالفعل من تولي السلطة في طرابلس بالاستناد إلى قرارات مجلس الأمن.

غير أنه ينبغي تأسيس فروع لحكومة في شرق ليبيا، حيث تتطلب بنغازي اهتماماً خاصاً، وفي الجنوب.

وأود أنأشكر الرئيس فائز السراج لمثابرته وصموده خلال الأسابيع الأخيرة. كما أشجع جميع أعضاء المجلس الرئاسي على الوقوف معاً متحدين.

وأناشد القيادة السياسية في البلاد دعم المسار الذي نص عليه الانقاق السياسي الليبي والبقاء عليه.

وأرجو بالاجتماعات التحضيرية لمجلس الدولة وأنطلع قدمًا إلى عقد أول اجتماع رسمي لمجلس الدولة في طرابلس في أسرع وقت ممكن.

ثانياً: بالنظر إلى الوضع الأمني وتمدد داعش، أصبح من الضروري توحيد وإصلاح القوات الأمنية الليبية. أحيث المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني على القيام فوراً بتأسيس آلية لتحقيق هذا الهدف. والمجتمع الدولي وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا يقفان على أهبة الاستعداد للمساعدة.

ثالثاً: ينبغي توسيع نطاق دعم الاتفاق السياسي الليبي. وهذا يتطلب اتباع نهج مواز ومكمل وتصاعدي. وبينبغي ترسیخ دعم منظمات المجتمع المدني والمنظمات الشبابية والنسائية. كما أن لأعيان القبائل والبلديات دوراً هاماً. فأنا أتمنى العمل مع السلطات المسؤولة عن المصالحة الوطنية في حكومة الوفاق الوطني الجديدة بغية تنظيم منتديات على صعيد الأقاليم تضم قادة القبائل وعمداء البلديات لمصاحبة عملية بناء الأمة. وقد ينبع عن هذا فيما بعد "مجلس أعلى للشوري" على المستوى الوطني.

رابعاً: وفي موازاة ذلك، يجب أن تقدم الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور مسودة الدستور في الوقت المحدد لإجراء الاستفتاء. وفي هذا الصدد أود الإعراب عن امتناني لحكومة عُمان لعرضها استضافة هذا المعتكف. وأحث جميع أعضاء الهيئة، بمن فيهم المقاطعين، على انتهاز هذه الفرصة لتسوية الفضايا العالقة.

السيد الرئيس

يوجد في كل من شرق وغرب ليبيا أولئك الذين يصررون على القيام بكل ما في وسعهم لتفويض العملية السياسية وتقويض تشكيل حكومة وفاق وطني وتنصيبها في العاصمة.

يجب التوجه إلى هذه الأطراف والقول لهم بشكل قاطع كفى: حان الوقت ليقفوا مع مصالح الشعب الليبي وليس ضدّها.

وفيما يتعلق بمسائل الأمن، ففي الوقت الذي تسير فيه العملية السياسية ببطء شديد، تستغل داعش الفراغ السياسي والأمني لتمدد باتجاه الغرب والشرق والجنوب. وفي الوقت الذي تتناقص فيه موارد Libya المالية، تزدهر الشبكات الإجرامية، بما في ذلك تهريب البشر.

تصاعد القتال في بنغازي خلال الأيام الأخيرة عندما قامت القوات التي تعمل تحت راية "الجيش الوطني الليبي" ببدء عمليات هجومية جديدة ضد مجلس شورى ثوار بنغازي وتنظيم داعش. وتمكنـت هذه القوات منذ ذلك الحين من السيطرة على عدة أماكن كانت في السابق تحت سيطرة مجلس الشورى، ونجحت في طرد داعش من عدد من الأحياء الرئيسية التي كانت تحت سيطرته في السابق.

وعاد العديد من النازحين جراء النزاع في بنغازي إلى أحياهم القديمة لاسترداد منازلهم. إلا أنـي قلق للغاية بسبب تقارير غير مؤكدة عن وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان في بعض المناطق التي استولـى عليها الجيش الوطني الليبي.

السيد الرئيس،

دعونا لا ننسى أن قسماً كبيراً من بنغازى قد طاله الخراب نتيجة للنزاع العنيف. ويجب أن يكون التوصل إلى وقف إطلاق نار لأسباب إنسانية وإصال المساعدات الإنسانية وإنشاء صندوق لإعادة إعمار بنغازى من أولويات الحكومة الجديدة.

وفي جنوب ليبيا ما انفك النزاع على المستوى الوطنى وغياب الأجهزة الأمنية العاملة يفاقم التوترات بين الجماعات المحلية. فيما تستمر الاشتباكات المتقطعة في سبها والكفرة.

وأدى تشتت الأطراف الأمنية وانشغالها بتعزيز تأثيرها في المناطق الخاضعة لسيطرتها إلى السماح لداعش بالعمل دون رادع في عدة أماكن. ولقد أعقب الغارة الجوية على داعش في صبراته في 19 شباط/فبراير تصعيد في الاشتباكات حيث سعت قوات الأمن المحلية والجماعات المسلحة إلى طرد داعش من المدينة.

وقام تنظيم داعش خلال اعتداء تم في الأسبوع الماضي بقتل 17 شخصاً وقطع رؤوس عدد منهم.

كما استمر التنظيم في القيام بعدة عمليات قطع رؤوس وارتكاب العديد من الفظائع في معقله بمدينة سرت.

ويتمثل داعش في ليبيا تهديداً ملحاً ومستمراً لليبيا وللمنطقة وما ورائها. ولكن لا يمكن الاستمرار في القتال ضد التطرف العنيف إلا إذا كان بقيادة حكومة وحدة وطنية تضع الأجندة الوطنية وتحدد أولوياتها للتصدي للتحديات العاجلة في البلاد والعمل على تحقيق تطلعات الليبيين وتوقعاتهم

السيد الرئيس،

في 13 كانون الثاني/يناير، أسس المجلس الرئاسي اللجنة الأمنية المؤقتة لتسهير تنفيذ الترتيبات الأمنية المنصوص عليها في الاتفاق السياسي الليبي. وتدعم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا جهود اللجنة الرامية إلى وضع خطة أمنية قابلة للتطبيق تمكن حكومة الوفاق الوطني من ترسيخ وضعها في طرابلس.

إلا أن جهودنا في غرب ليبيا أعيقت بشكل كبير بسبب الرفض المستمر لأندون التحقيق والهبوط لطائرة الأمم المتحدة من جانب السلطات في طرابلس. ومنذ بداية كانون الأول/ديسمبر 2015، تم رفض جميع طلباتنا فعلياً، باستثناء عدد قليل منها، بالسفر إلى طرابلس والمناطق المحيطة بها.

وفيمما يتعلق بحقوق الإنسان، تستمر البعثة في توثيق حالات متعددة تقوم فيها الجماعات المسلحة في أنحاء البلاد باختطاف المدنيين على الهوية أو بسبب الانتماء السياسي أو فقط من أجل الحصول على فدية. وغالباً ما يتعرض المختطفون للتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة. وأود أن أرحب بقيام النيابة العامة بتشكيل لجنة مؤخراً لمراجعة حالات المحتجزين في قاعدة معينقة الجوية في طرابلس.

السيد الرئيس،

لا زلت أدعو بقوة إلى زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية الليبية، خاصة من خلال الدعوة إلى تحقيق نسبة 30 بالمائة من المناصب في حكومة الوفاق الوطني. وللأسف لم تتم الاستجابة لدعواتي هذه.

السيد الرئيس،

يعاني جiran Libya من التبعات المباشرة لانعدام الاستقرار في البلاد. وأنا ملتزم بالتواصل معهم بشكل كامل من أجل التوصل إلى حل سياسي للأزمة. وأود أن أتقدم بالشكر إلى تونس لاستمرارها في استضافة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بصفة مؤقتة في عاصمتها والبلدان الأخرى في المنطقة على دورها المهم في بناء التوافق.

كما أقدر بالغ التقدير جهود الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية. وأنقدم بالتهنئة للرئيس كيكويتي على تعينه الممثل الأعلى للاتحاد الأفريقي في ليبيا. وقد التقى به في 26 شباط/فبراير وأنطَّلَع إلى التعاون الوثيق فيما بيننا.

وأود أنأشكر المجلس بشكل خاص على تعاونه الوثيق ودعمه بالإجماع للحل السياسي.

وأخيراً أود أنأشكر العاملين في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على جهودهم الحثيثة وتقانيمهم في دعم العملية السياسية الليبية.

فعلى الرغم من تعدد العقبات والصعوبات والإحباطات في العمل اليومي، فإنهم يتمتعون بقدر كبير من المهنية والالتزام وأنا ممتن جداً لهم.

شكراً